المجلس الوطني التأسيسي

لجنة القضاء العدلي والإداري والمالي والدستوري بلودو في 13 مارس 2012

محضر جلسة

* **الموضوع** : اجتماع لجنة القضاء العدلي والإداري والمالي والدستوري يوم 12 مارس 2012

* **الاجتماع** : عدد 10

* **افتتاح الجلسة: السّاعة:** 14 15 د

* **الحضور: 21 غياب: 01**

* **سير أعمال اللجنة**:

خصصت اللجنة اجتماعها للاستماع إلى السيدة روضة المشيشي، رئيسة المحكمة الادارية، بخصوص رؤيتها لوضع القضاء الإداري صلب أحكام الدستور الجديد وقد حضرت لدى اللجنة مرفوقة بثلة من قضاة المحكمة الإدارية حيث تولوا استعراض أعمال اللجان المتكونة صلب المحكمة المذكورة والتي تدارست مشروع أحكام القضاء الإداري بالدستور والنظام الأساسي لقضاة المحكمة الإدارية وتنظيم النزاع الإداري.

وقد عبّر جميع المدعويّين عن تمسّكهم بإدراج القضاء الإداري صلب السلطة القضائية مع المحافظة على تنوع الأنظمة القضائية (عدلي، إداري، مالي ودستوري) وذلك اعتبارا لمبدأ خصوصية وتخصص كل قضاء فضلا عما يتيحه ذلك من ضمان محاكمة عادلة وفق المعايير الدولية للقضاء.

وقد شدد السادة القضاة على ضرورة تكريس مبدأ لامركزية القضاء الإداري واختصاصه وضمان تنفيذ أحكامه فضلا عمّا عرضوه من رؤيتهم لهيكلة المجلس الأعلى للقضاء الإداري.

ولئن عبّر السادة أعضاء اللجنة عن إكبارهم لكفاءة قضاة المحكمة الإدارية وعن تقديرهم لحجم نشاط هذه المؤسسة وتنوّعه فإنهم أثاروا خشيتهم من تأثير لامركزية القضاء الإداري عن نوعية أدائه كخشيتهم من تعسّف (توغل) السلطة القضائية وتساءلوا عن مدى توفق المحكمة في تمييزها بين القضاء الإداري وقضاء الإدارة آملين أن ترتقي أحكام المحكمة الإدارية إلى

مستوى تلك الأحكام التي تتوفر فيها جميع ال ضمانات القانونية لإنصاف المتقاضين بصرف النظر عن صفتهم (خواص/ إدارة) .

وقد أثرى النقاش الذي دار بين قضاة المحكمة والسادة الأعضاء ما كان تحصّل لدى اللجنة من معطيات هامة توفرت لديها خلال جلسة استماعها لاتحاد القضاة الإداريون.

وتجدر الإشارة أن السيدة رئيسة ال محكمة تولت إمداد اللجنة بوثيقة مقترحات لفصول قانونية يأمل قضاة المحكمة الإدارية إدراجها صلب الدستور

* **رفع الجلسة** : السّاعة 19 و 20 د

رئيس اللجنة **المقررة**